سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد (61)

مشروعات الأسر المنتجة المتميزة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون

الدكتور خالد بن عمر الرديعان

المحتويـات

الباب الأول – الإطار النظري للدراسة .....
الفصل الأول – مقدمة الدراسة وإجراءاتها المنهجية .....

- تمهيد .....
- قضية الدراسة .....
- أهمية الدراسة .....
- أهداف الدراسة .....
- مصـطلحات الدراسـة (الأسـر المنتجـة، مشـروعات الأسر المتميزة).....
- نظرة عامة على برامج ومشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون .....
- برامج الأسر المنتجة والتحديات .....
- منهجيات الدراسة.....

الفصـل الثـاني – نمـاذج عربيـة وعالميـة لبـرامج الأسـر المنتجة.....

- مقدمة .....
- أولاً: برامج الأسر المنتجة في مصر.....
- ثانياً: برامج الأسر المنتجة في الأردن.....
- ثالثاً: برامج الأسر المنتجة في السودان.....
- رابعاً: برامج الأسر المنتجة في المغرب .....
- خامساً: برامج الأسر المنتجة في موريتانيا .....
- سادسا: برامج الأسر المنتجة في تونس .....
- سابعاً : هيئة الإغاثة الأسلامةي والأسر المنتجة ....
- ثامنا: تجربة بنك جرامين لدعم الأسر الفقيرة .....

المحتويـات

الفصل الثالث – تجربة دولة الإمارات في برامج الأسر المنتجة.....

- تمهيد.....
- واقع الأسر المنتجة في دولة الإمارات.....
- خطة وزارة الشؤون الاجتماعية لتطوير تجربة الأسر المنتجة بدولة الإمارات.....
- أهم البرامج المنفذة: تجارب ومشاريع الأسر المنتجة في دولة الإمارات.....
- العقبات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في دولة الإمارات.....

الفصل الرابع – تجربة مملكة البحرين في برامج الأسر المنتجة.....

- تمهيد .....
- فلسفة مشروع الأسر المنتجة في مملكة البحرين...
- جهود مملكة البحرين في إنجاح برامج الأسر المنتجة.....
- نماذج من برامج الأسر المنتجة في مملكة البحرين العقبات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في مملكة البحرين.....

الفصل الخامس – تجربة المملكة العربية السعودية في برامج الأسر المنتجة.....

- تمهيد .....

المحتويـات

الصفحة

- الأسر المنتجة والجهات التي تقوم عليها في المملكة العربية السعودية.....
- دور وزارة الشـؤون الاجتماعيـة فـي بـرامج الأسـر المنتجة.....
- نماذج لبعض برامج الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية.....
- العقبات التي تحد من نجاح برامج الأسر المنتجة في المملكة العربية السعودية .....

الفصل السادس – تجربة سلطنة عمان في برامج الأسر المنتجة.....

- تمهيد .....
- مفهوم برامج الأسر المنتجة في سلطنة عمان.....
- الجهات التي تمول وتنظم برامج الأسر المنتجة.....
- نماذج لبرامج الأسر المنتجة في سلطنة عمان.....
- العقبات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في سلطنة عمان.....

الفصل السابع – تجربة دولة قطر في برامج الأسر المنتجة

- تمهيد .....
- الأسر المنتجة في دولة قطر .....
- الجهات الرسمية والأهلية التي تمول وتنظم برامج الأسر المنتجة في دولة قطر .....
- أهم برامج الأسر المنتجة القائمة في دولة قطر والقابلة للتعميم.....
- المعوقات التي تواجه برامج الأسر المنتجة في دولة قطر

الفصل الثامن – تجربة دولة الكويت في برامج الأسر المنتجة

- تمهيد .....

الفصل الأول
مقدمة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

تمهيد:

تمر مجتمعات دول الخليج العربية بتحولات بنيوية عميقة؛ فهي في غضون عقود قليلة تحولت من مجتمعات بسيطة تعتمد على موارد اقتصادية محدودو كالزراعة والرعي والغوص إلى مجتمعات تتسم بدرجة من الوفرة الاقتصادية بفعل مداخيل النفط، كما أصبحت تتسم بدرجة من التعقيد واللاتجانس الاجتماعي بفعل ارتفاع مستويات التحضر وتأثيرات الثروة النفطية، وزيادة أعداد الوافدين من دول مختلفة للعمل فيها، وأخيرا بسبب العولمة والانفتاح الإعلامي وثورة المعلومات التي أحدثت تأثيرات لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيراتها على البنية الاجتماعية.

وقد نتج عن كل ذلك بعض المظاهر السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ فالهوة بين من يملك ومن لا يملك زادت، ومستويات البطالة في ارتفاع، والطبقة الوسطى التي كانت تشكل القاعدة العريضة للمجتمعات الخليجية بدأت بالانكماش لشيوع التفاوت المادي واللامساواة وتعدد مصادر الدخل والثروة وصعوبة الوصول إليها من قبل بعض الشرائح الاجتماعية. أما على المستوى الاجتماعي عموما والأسرة على وجه الخصوص فقد حدث تحولات مهمة لعل أبرزها اضمحلال دور ووظيفة الأسرة الكبيرة الممتدة *the extended family* التي كانت تشكل ضمانة اقتصادية كبيرة وذلك لصالح نمط جديد من الأسر يتمثل في الأسرة

الصغيرة النووية *the nuclear family* مما أفقد الأفراد مصدرا مهما من مصادر الأمان الاقتصادي والعاطفي.

في هذا الخضم برزت بعض المشكلات الاجتماعية التي وجب التعامل معها بدرجة عالية من الجدية يأتي على رأسها مشكلة الفقر *poverty* والتي تعبر بأحد أوجهها عن التفاوت الحاد بين الشرائح السكانية بسبب طبيعة الاقتصاد الحر وتدفق الثروة النفطية واختفاء نمط الاقتصاد المعاشي البسيط *subsistence economy* الذي لم يكن من صفاته الادخار أو الإنتاج التراكمي لخلق فائض. وغني عن الذكر إن الاقتصاد المعاشي هو جماعي *collective* في المقام الأول بمعنى انه نشاط تمارسه المجموعة لسد غائلة الجوع وللاكتفاء الذاتي دون بروز أي نوع من التفاوت الطبقي الحاد كما هو الحال عليه اليوم؛ ومن أمثلة ذلك الأنشطة التقليدية كالرعي والغوص و الزراعة على نطاق ضيق بصورة تجعل النفع يعود على مجمل الأفراد في المنظومة الاجتماعية الصغيرة والتي من سماتها كذلك التضامن بين الأفراد وتشابههم في المهن والمستويات الاقتصادية والاجتماعية وذلك إلى حد كبير مع وجود استثناءات طفيفة بالطبع. وبالمقارنة فأن اقتصاد اليوم هو اقتصاد حضري *urban economy* ينهض على وجود المؤسسات الاقتصادية الكبرى وعلى المجهود الفردي ويتحدد الكسب في هذا النمط الاقتصادي الجديد من خلال قدرة الأفراد على الإفادة من الثروة بفعل ما يتوفرون عليه من مؤهلات جديدة كالتعليم والتأهيل المهني ناهيك عن شبكة العلاقات الاجتماعية التي يتوفر عليها كل فرد اليوم، وهي المؤهلات التي لم تكن معروفة في السابق خلال فترة ما قبل النفط.

وبسبب عدة قدرة بعض الفئات الاجتماعية على الحصول على حصة مناسبة من الثروة الجديدة كالمرأة والأقل حظا في التعليم ومن ليس لديهم شبكات اجتماعية نافذة فقد برز الفقر وما يسمى "بجيوب الفقر" *poverty enclaves* في بعض المدن الخليجية. ولسوء الحظ فان معظم ضحاياه هم من النساء والفئات الأقل تعليما من الجنسين وبعض الشرائح التي لا تستطيع الوصول لمصادر الثروة لأسباب اجتماعية وثقافية وربما لأسباب سياسية. كان لزاما والحال كذلك أن تفكر مليا وزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية في دول المجلس بإيجاد آليات مناسبة للتخفيف من حدة الفقر والفاقة لدى الأسر الخليجية التي أصبحت بعضها تعاني من حدة المشكلة رغم المداخيل المرتفعة لبعض دول المجلس مما يعد مفارقة. ويصبح من الملح والحال كذلك خلق أطر جديدة للكسب تتماشى مع العصر وثقافة المجتمع وتشريعاته ولكن من خلال عمل مؤسساتي ومظلة قانونية تضطلع بها وزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية المحلية وبعض القطاعات الأخرى وذلك بجعل محاربة الفقر مسألة أساسية وضمن خطط التنمية المستدامة. وقد فطنت الوزارات المذكورة إلى مشكلة الفقر والتفاوتات الحادة بين السكان وضرورة الحد من انتشارها من خلال عدد كبير من الهيئات والمؤسسات العامة والأهلية والطوعية ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بمحاربة الفقر.

وتأتي برامج الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون واليمن كأحد الخيارات المطروحة بقوة أمام وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر علما إن بعض البرامج المنفذة خطت خطوات جيدة في مسيرتها، بل إن بعضها أصبح نموذجا يحتذي به في بعض الدول كالبحرين بسبب ما توفرت عليه من دعم وتشريعات حكومية وقوانين مرنة وميسرة جعلت منها خيارا مجديا لبعض الأسر. غني عن الذكر إن بعض

الأسر والأفراد لسبب أو آخر لم تستطيعوا الانخراط بأنشطة رسمية أو عمل منتظم وتحديدا فئة النساء الأقل تعليما وكبار السن ممن تجاوزوا سن العمل الرسمي لكنهم يجيدون بعض المهارات التي تمكنهم من زيادة دخلهم أو الحصول على دخول جديدة ولكن من خلال منظومة برامج الأسر المنتجة. ويكتسب هذا الخيار أهمية قصوى فهو مرن ومفيد وفوق ذلك يشكل ضمانة اقتصادية وينبع من حاجة ملحة للحفاظ على بعض المهن التقليدية من الاندثار. ويمكن القول بهذا الصدد إن أهداف برامج الأسر المنتجة مزدوجة فهي اقتصادية تتجه نحو الإنتاج الاقتصادي وخلق مصدر دخل مناسب للأسر التي تقوم بها وللإفادة من خبرات ومهارات قابلة للاندثار إن لم تستغل بصورة صحيحة، ومن جهة أخرى تكتسب برامج الأسر المنتجة أهمية فائقة على المستوى السوسيو – ثقافي؛ لأن نجاحها والعناية بها سيساهم حتما في تقديم صورة مشرقة للهوية الخليجية ومن ثم الحفاظ على مكون أساسي من مكونات الثقافة المحلية لكل مجتمع في دول الخليج العربية في زمن العولمة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة فهي تسلط الضوء على برامج الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون مع إيراد بعض المعلومات عن طبيعة البرامج المنفذة و التشريعات التي تؤطرها، والجهات الداعمة لها في كل دولة على حدة مع ذكر المعوقات التي تحد من نجاحها حسب ما هو متاح من بيانات. ولما كان من المفيد عرض بعض التجارب العربية والعالمية فان الدراسة ضمت قسما لهذه التجارب. وترد جميع هذه القضايا في الباب الأول من الدراسة، في حين أن الباب الثاني تم تخصيصه لنتائج الدراسة الميدانية التي شملت دول مجلس التعاون العربية الست بالإضافة إلى اليمن. وقد تم بهذا الخصوص التركيز على طبيعة البرامج المنفذة، والقائمين عليها، ومصادر تمويلها، ونوعية البرامج، وأسباب نجاحها وكمية الدخل المتحصل منها، والمعوقات التي تواجه القائمين عليها للمضي بها

قدما. وتهدف الدراسة إلى التعرف على البرامج المطبقة عن كثب وتحديد معوقاتها بغية الوصول إلى نتائج مفيدة يمكن الركون إليها في تحسين البرامج والمضي بها قدما كخيار تنموي وكركن من أركان التنمية المستدامة.

قضية الدراسة:

تواجه العديد من الدول النامية مشكلات جمة؛ كالفقر وغياب مفهوم التنمية المستدامة والشراكة المجتمعية وتفعيل رأس المال الاجتماعي. وتشير بعض التقديرات إن نحو ملياري نسمة أو ما يعادل ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون دون خط الفقر؛ فنصيب الفقير من الثروة العالمية يقل عن دولارين في اليوم، وذلك بسبب عدم توفر الفقراء على فرص ومهارات تنتشلهم من وهدة الفقر. ويبدو أن مشكلة الفقر تتفاقم وإنها بازدياد وذلك لعدة أسباب؛ يقف على رأسها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، ونقص الموارد وشحها الشديد في بعض الدول، ووجود معوقات سوسيو– ثقافية تكرس البطالة والفقر ومن ذلك النظرة للعمل، وتصنيف المهن كأن يكون بعضها مقبولا والآخر غير مقبول.

وليست دول الخليج العربية بمنأى عن ذلك فهي رغم زيادة مداخليها الاقتصادية بسبب النفط وارتفاع مستوى دخل معظم أفرادها؛ إلا أنها تعاني من بعض المشكلات؛ فالبطالة بوجه عام والنسائية على وجه الخصوص ترتفع في جميع دول الخليج العربية بلا استثناء بل وتصل إلى معدلات مزعجة لاعتبارات متعددة ليس من الضروري الاعتقاد أنها جميعا اقتصادية بدليل وجود الملايين من العمالة الوافدة من آسيا والدول العربية التي تقيم وتعمل في دول الخليج العربية. ان هذا يؤكد لنا وبصورة جلية إن المشكل ليس اقتصاديا، فهو اجتماعي – ثقافي بالدرجة الأولى يتعلق في الغالب